

انتقادات الإدارة العامة الجديدة:

NPM ليس فقط نموذجًا يهدف إلى جعل الإدارة العامة أكثر كفاءة وفعالية وحساسية ولكن يعد برنامجًا للإصلاح أيضًا. إنها مبادرة لتبني أساليب وتقنيات الإدارة الحديثة من أجل الحد من البيروقراطية وتعزيز الكوادر ذات المستوى الأدنى في القطاع العام. ومع ذلك ، فإن هذه المبادرة تواجه انتقادات خطيرة عندما يتم قبول مبادئ إدارة القطاع الخاص ، التي تتعارض مع تقاليد وقيم الخدمة العامة ، دون التشكيك فيها بشكل صحيح. ينبع مصدر هذه الانتقادات من حقيقة أن مبادئ المساواة والعدالة والحياد والمصلحة العامة تقوضها في كثير من الأحيان NPM . يمكن شرح انتقادات NPM من خلال ست نقاط:

1 - هيمنة المعايير الاقتصادية والتجارية ؛ 2 - تعريف المواطن ؛ 3 - وجود مختلف التناقضات. 4 - تجاهل الاختلافات بين القطاعين العام والخاص ؛ 5 - مخاوف أخلاقية؛ 6 - اعتماد نفس برنامج الإصلاح لمختلف البلدان.

أولاً؛ تؤدي هيمنة القواعد والقيم الاقتصادية والتجارية إلى دفع القيم التقليدية إلى مكان ثانوي في الإدارة العامة (Christensen & Lægreid، 2002، p. 268). بينما تؤكد NPM على البعد الاقتصادي للمانجمنت، فإنها تتجاهل الأبعاد التسييرية والديمقراطية. وفقًا لـ (Balfour and Grubbs، 2000 ص.577) فإنّ NPM تعطي الأولوية للقيم الاقتصادية في المنظمات العامة وتعطيها الأولوية على القيم الأخرى، مما يؤدي إلى استبعاد قيم مثل الجودة والإنصاف والمشاركة والمواطنة. وبالمثل ، ينص (Lynn، 2001، ص144) على أن المقاربة التسييرية لا تركز بشكل كافٍ على القيم الديمقراطية ، مثل المواطنة والقانون. ومع ذلك ، يذكر كريستنسن ولوجريد Lægreid & Christensen (2002، ص 284) أنه ينبغي أخذ تفسيرين للديمقراطية في الاعتبار عند انتقاد فكرة أن القيم الديمقراطية مستبعدة في نهج NPM : الأول هو المساواة والديمقراطية الجماعية، القائمة على فكرة سيادة المجتمع ؛ والثاني هو الديمقراطية الليبرالية والفردية ، المستمدة من مفهوم قائم على الفرد. وبالتالي ، يمكن القول أن ما أهملته NPM هي الديمقراطية القائمة على المساواة والتمحورة حول المجتمع. في الواقع ، يرتبط هذا الشكل من الديمقراطية بمفهوم دولة الرفاهية الذي يعكس نموذج CPA ، بينما تم التخلي عن هذا الفهم في نموذج NPM واعتماد شكل ديمقراطي موجه نحو الفرد. خلاصة القول ، إنها الديمقراطية الاجتماعية التي يستبعدها النقاد بواسطة NPM ، ولكن هناك العديد من الإشارات إلى المبادئ الديمقراطية الليبرالية والإصلاحات التي هدفت إليها NPM.

ثانياً؛ انتقاد آخر ل NPM ينبع من تعريفه للمواطن. يتم صياغة المواطن في NPM كزبون. تتوافق هذه الصيغة مع تعريف المواطن الليبرالي الذي يركز على الأولويات والحقوق الفردية. ومع ذلك ، فإنه يتجاهل التقاليد الجمهورية أو الجماعية التي تتصور المشاركة في الأحزاب السياسية والجماعات المحلية والأنشطة المجتمعية ، والتي تؤكد على الحاجات المشتركة والانشطة الجماعية. وفقًا لـ (Christensen & Aberbach، 2005، ص 241)، في نهج NPM ، يُنظر إلى المواطنين على أنهم مستهلكون فرديون راضون عن تمثيلهم من قِبَل الهيئات الإدارية أو

وكلاهم ، بدلاً من أن يكونوا جزء من المبادرة الجماعية. يتم تعريف هؤلاء الأفراد على أنهم فواعل خواص يتخذون خياراتهم الخاصة. وبالتالي ، ينخفض التركيز الذي يعزى إلى الهوية الجماعية للمواطن ومشاركته (كلارك ، 2009 ، ص34).

ثالثاً؛ يتم انتقاد NPM أيضاً لأنه يحتوي على مفارقات مختلفة. على الرغم من مبدأ اللامركزية ، فإن مركزية الممارسات هي نقد خطير. يشير **مونجكول** (Mongkol ، 2011 ، ص36) إلى هذا كمفارقة المركزية. يمكن أن تؤدي حقيقة إعطاء المسؤولين العموميين مزيداً من السلطة لإدارة البرامج يؤدي إلى زيادة التدخل السياسي أيضاً (ماور ، 1999 ، ص6). تفوض الحكومات المركزية بعض الصلاحيات إلى المسؤولين العموميين ، ولكنها تنتج أيضاً إطاراً جامدا لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بأنواع معينة من السلوك الإداري (خادميان ، 1998 ، ص271). وبالتالي ، فإن تعزيز اللامركزية في المؤسسات العامة يؤدي بشكل متناقض إلى قرارات مركزية من قبل المسؤولين العموميين. وقد وجد آخرون المزيد من المفارقات في NPM. يقول **لورنز** (2012 ، ص625) أن NPM تعيد تعريف مفاهيم مثل الجودة والمساءلة والشفافية والمهنية من خلال تحويلها في الاتجاه المعاكس. وبالمثل ، يؤكد **دوليفي Dunleavy** وزملاؤه (2005 ، ص472) أنه على الرغم من عمليات الخصخصة المخططة، لم يتم الوفاء بتوقعات خفض التكاليف وزيادة الجودة.

رابعاً؛ يشير النقد الرابع NPM إلى تطبيق تقنيات إدارة القطاع الخاص على القطاع العام. بينما تشجع NPM على استخدام تقنيات ماإنجمنت القطاع الخاص ، فقد تكون هناك مخاطر مرتبطة باعتماد بعض ممارسات القطاع الخاص. للقطاع العام أبعاده السياسية والأخلاقية والدستورية والاجتماعية. وفقاً للمبادئ الدستورية ، لا ينبغي أن يستند المانجمنت على آليات السوق ، بل إلى القانون والشرعية (Ricucci ، 2001 ، ص172). نظراً لأن القطاع العام يتمتع ببيئة سياسية مضطربة فالقطاع الخاص له من الأهداف الأكثر تعقيداً، فمنها من لا تستحسن ل NPM بالقطاع العام. بالنظر إلى أن مقارنة NPM فيها خلل بشكل أساسي ، فإن Savoie (2006 ، ص595) يستند في رأيه على حقيقة أنّ حقل الإدارة العامة نادراً ما ينطبق على ممارسات ماإنجمنت القطاع الخاص. علاوة على ذلك ، فإن العلاقة بين مديري القطاع العام والقادة السياسيين تختلف عن أي علاقة في القطاع الخاص. وبالمثل ، يقول **Painter** (بينتر ، 1988 ، ص2) إن استخدام نماذج القطاع الخاص في الإدارة العامة أمر خطير بسبب الاختلافات السياقية.

خامساً؛ هناك أيضاً مخاوف أخلاقية بين منتقدي NPM. **Hughes** (هيوز ، 2014 ، ص187) تؤكد أنه على الرغم من أنه يمكن التعرف بسهولة على السلوك غير الأخلاقي أو الفاسد بسبب زيادة الشفافية في NPM ، لا تزال هناك مسائل أخلاقية في القطاع الخاص وهذا يشكل تحدياً للإدارة العامة. بمعنى آخر ، على الرغم من أنه يوفر الشفافية للقطاع العام ، إلا أن ممارسات القطاع الخاص يمكن أن تؤدي إلى الفساد. ينتقد **Minogue** (مينوغ ، 2002 ، ص9) NPM لمخاطرته وبالعلاقة مباشرة بين الاستقلالية التسييرية والفساد ، وصعوبة المساءلة.

سادساً؛ وأخيراً ، تُنتقد إصلاحات NPM بسبب تحقيقها غير المتكافئ للفوائد الموعودة للبلدان المتخلفة. يذكر **Polidano بوليدانو (1999)** أن عددًا قليلاً جدًا من تعميمات NPM صحيحة وأن الإصلاح لا يؤدي إلى نتائج مماثلة في كل بلد. ووفقاً له ، لا تزال الإصلاحات المتعلقة بـ NPM أو التي تتعارض مع NPM مستمرة في البلدان المتخلفة والبلدان النامية. يجادل (Polidano,1999) أنه على الرغم من أنّ للإصلاحات بعض الجوانب الناجحة ، إلا أنّ NPM ليس برنامج إصلاح ملائم للدول المتخلفة أو النامية، خاصة بسبب وجود بعض المشاكل مثل الفساد والقدرة الإدارية المنخفضة. وبالمثل ، يلخص (Mongkol, 2011، ص.ص، 37-39) الانتقادات التي تركز على عدم قيام NPM بتوجيه البلدان النامية بالحجج التالية: تفتقر البلدان النامية إلى الموارد والقدرة الإدارية على تنفيذ إصلاحات NPM التي صاغتها البلدان المتقدمة ؛ ومبدأ اللامركزية في NPM يتعارض مع الحكومات في البلدان النامية التي تحتفظ بعملية صنع قرار مركزية ؛ لم يتم تطوير البنية الأساسية للمناجحت في البلدان النامية بما يكفي لدعم الإصلاحات الموجهة نحو السوق ؛ نظرًا لأنه يصعب على الدول النامية الابتعاد عن النظام البيروقراطي ، فإنه ليس واقعياً بالنسبة للحكومات في تلك البلدان لاعتماد ترتيبات تعاقدية لتقديم الخدمات ؛ إن قابلية تطبيق حزم الإصلاح الموحدة تختلف من بلد إلى آخر في سياق ثقافتهم السياسية ، وبالتالي فإن الفرضية القائلة بأن "مقاس واحد يناسب الجميع" يمثل مشكلة ؛ تمت صياغة إصلاحات NPM وفقاً لتوقعات الدول المتقدمة بدلاً من الدول النامية ، والتي ليس لديها نفس التوقعات ، مما يجعل الإصلاحات بلا معنى؛ قد تختلف القواعد التي تحكم سلوك الناس في البلدان النامية فيما يتعلق بالعقود ، وبالتالي، آليات اتفاقيات المساءلة ليس لها تأثير يذكر على ما هو متوقع في المجال الرسمي في هذه البلدان ؛ قد يكون من الصعب تنفيذ مبدأ الخصخصة في البلدان النامية ، حيث إن هذه البلدان غير قادرة على أداء المهام المعقدة بنجاح. منذ اللحظة التي ظهرت فيها NPM ، كانت نظرية معقدة وبعيدة عن كونها مجموعة ثابتة من الأفكار. ومع ذلك ، كان ينظر إليه كنموذج مفيد لتنمية البلدان النامية في الأيام الأولى (مانينغ ، 2001 ، ص 297). ومع ذلك ، فإن التطورات في 2000م هزت المكانة المهيمنة NPM في القطاع العام. دخلت مقارنة NPM، الذي تم تشكيله بواسطة الفكر اليميني والليبرالي الجديد ، في مشاكل خطيرة بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 م. على الرغم من أن الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم في خريف عام 2008 م لم تغير نظريات وممارسات NPM بشكل كبير ، إلا أنها أثرت على كيفية رصدها واستخدامها. ضعفت شرعية أدوات NPM بسبب الأزمة المالية العالمية ومن منظور تقني وإداري أكثر ، انعكس اتجاه NPM في معظم البلدان منذ ذلك الحين. يشرح (Drechsler Randma-Liiv، 2017، ص،601) هذا المنعطف بضرورة ترشيد الهيكل والعلاقات داخل السلطة التنفيذية بعد فترة من الفوضى المفرطة للغاية. الأزمة المالية والأزمات الاجتماعية والسياسية التي جلبتها ، والتي عبر عنها عدم الرضا عن الدولة ، أجبرت

القادة السياسيين على ترشيد القطاع العام وإعادة ترتيبه. أدى البحث عن التوفير وفعالية التكلفة إلى إلغاء واستيعاب ودمج العديد من المنظمات المستندة إلى NPM ، وبدأ التحول والابتعاد عن NPM.

فقدت الليبرالية الجديدة هيمنتها السياسية على مدى الثلاثين سنة الماضية بسبب الأزمة الاقتصادية والتي جعلت من NPM ذو طراز قديم (دي فريس ، 2010 ، ص 88). مع هذه الأزمة ، اهتزت الثقة في السوق ودحضت الحجج المقبولة من NPM. وهكذا ، ظهرت من جديد المقاربة الكلاسيكية المتوقع منها الحالة الدنيا. التدخلية والمنظمة، ظهرت من جديد مع عودة المقاربة الكلاسيكية المتوقع منها الحالة الدنيا.

مع هذا العودة، أصبحت مؤسسات NPM ، التي تتبنى قيم السوق وتعطي الأولوية لآليات شبيهة بالسوق ، غير مستدامة (ليفلي ، 2010 ، صفحة 234). على هذا النحو ، من المتوقع أن تصبح الترتيبات الهيكلية أكثر تعقيداً ومتعددة الجوانب من مؤسسات القطاع العام. ومع ذلك ، من الصعب تلبية هذه التوقعات بمبادئ NPM (Groot * Budding ، 2008 ، ص 11). نتيجة لذلك ، أصبحت كل من الانتقادات والخلفية السياسية والاقتصادية مثيرة للجدل ، مما أدى إلى البحث عن نموذج جديد.

4. تحدي NPM: السعي من أجل نموذج بديل:

من الصعب للغاية تحديد ما إذا كانت NPM ناجحة في تلبية توقعات الألفية الجديدة. و من أهم المساهمين في التطور النظري لل NPM ، أفكار هود وهي أوضح دليل على ذلك. ذكر هود وديكسون (2015 ، ص، 266) أنه على مدار فترة الثلاثين عامًا ، على الرغم من انخفاض حجم الخدمة العامة بنحو الثلث ، إلا أنه لا يزال من غير الممكن منع زيادة التكلفة. هناك أمثلة نظرية وعملية للثقة المهترئة في NPM. من الناحية النظرية ، في أدبيات الإدارة العامة ، ظهر إجماع في أواخر التسعينيات حول فشل إصلاحات NPM. صرح كونيغ (1997 ، ص 214) بأنه لا يوجد دليل عملي على أن إصلاحات NPM أدت إلى زيادة الإنتاجية أو زيادة الرفاهية. في الواقع ، وفقا لفان Mierlo (1998 ، ص. 401) ، على الرغم من أن إصلاحات NPM في أوروبا الغربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتم عرضها على الجمهور على أنها ناجحة ، إلا أن هناك دليلاً على حدوث فشل نسبي. وحتى في البلدان المضيفة لإصلاحات NPM ، هزت الثقة فيها. قبل وقت قصير من الأزمة الاقتصادية العالمية ، تمت مصادرة نظام السكك الحديدية المخصصة مرة أخرى في نيوزيلندا. دفاعاً عن هذه الخطوة ، قيل إن نظام المخصصة قد أدى إلى كارثة من حيث التنمية الاقتصادية والاستثمار والابتكار. قام Drechsler (2009 ، الصفحة 11) بتفسير هذا الدفاع على أنه "الظفر الأكثر شهرة في نعش NPM". توفر أسباب الاستفتاء لتعليق إصلاحات NPM في سويسرا ملخصاً مُرضياً في هذا السياق: "لا يمكن أن يُعزى تحسين الكفاءة أو الفعالية أو الجودة إلى إصلاحات NPM" (Noordhoek * Saner ، 2005 ، ص 38). تحولت موجات النقد ضد NPM إلى مساعٍ للحصول على نموذج بديل بعد نهاية الألفية. تُعرف المقاربات الشائعة في العديد من الجوانب والتي تختلف فقط من حيث تركيبها الأساسي ، بإتجاهات ما بعد NPM (Lodge * Gill ، 2011 ، Christensen ، 2012 ، Christensen * Læg Reid ، 2011). تستند هذه الاتجاهات إلى عدم قدرة NPM على

مواكبة الإدارة والخدمات العامة في العقد الأول من القرن العشرين. في هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى الاتجاهات الرئيسية في جدول أعمال الإدارة العامة في السنوات الأخيرة. يلخص (Greve 2010 ، ص 11) هذه الاتجاهات على النحو التالي:

- 1- الانشغال الرئيسي هو اللجوء إلى المشكلات الاجتماعية الأوسع التي لا يمكن لأحد حلها بمفرده ، بدلاً من النشاط الاقتصادي ؛
- 2 - اعتماد بنية تفكير تركز على النتائج طويلة الأجل ويحاول إنتاج قيمة عامة من خلال التخلي عن منطق العمل الذي يستهدف المخرجات قصيرة الأجل ؛
- 3 - إنشاء آلية حوكمة تركز على الشبكات بدلاً من المانجمنت القائم على السوق؛
- 4 - تحويل تصور المواطن من المستهلك السليبي إلى المنتجين المشتركين؛
- 5 - صياغة الفرضية كحوكمة بدلاً من الكفاءة في تصميم تكنولوجيا المعلومات ؛
- 6 - التركيز على شفافية حوكمة الشبكات بدلاً من المخرجات من حيث المساءلة والتركيز على النتائج طويلة الأجل.

اتجاهات ما بعد المانجمنت العمومي الجديد **Post-NPM** هي حركة تحاول إعادة دمج الحالة المجزأة من خلال التركيز على المانجمنت ككل والجمع بين الأجزاء المكونة له من خلال التنسيق بين الأفقي والرأسي (Halligan، 2010، p. 235). تتبع الاتجاهات من ردود الفعل السلبية على NPM وضعف الرقابة السياسية. حتى أكثر دول NPM تطرفاً (إنجلترا ونيوزيلندا وأستراليا) فقدت الثقة في NPM. يفسر بيروي (2005، ص 54) فقدان الثقة هذا كعلامة على فترة ما بعد المانجمنت العمومي الجديد **Post-NPM**. على الرغم من أن محاولات ما بعد post-NPM لها اختلافات فيما يتعلق بنقاط البداية وثقافات المانجمنت الوطنية ، فإن السمة المشتركة لهذه المبادرات هي أنها لا تمثل استراحة مثيرة أوعودة إلى الماضي (كريستنسن ، 2012 ، ص 8). بمعنى آخر ، ترتبط اتجاهات ما بعد post-NPM بتغلب مواطن الضعف التي تنتجها NPM ، بدلاً من العودة إلى نموذج CPA . إنها محاولات لإعادة توازن النظم التسييرية القائمة. كما أنها توفر أسلوبًا تسييريًا متكاملًا أو موحّدًا استجابةً لصانع السوق والطبيعة التمييزية NPM. يعتمد هذا النوع على فكرة تعزيز التنسيق من خلال جعل قدرته أكثر مركزية وتعاونية (Lodge * Gill، 2011، p. 143). وبالتالي ، فإن الموضوعات الرئيسية التي تكمن وراء فكرة الإصلاح في اتجاهات postNPM تفصل جزئيًا عن المبادئ التي تنبأت بها النماذج السابقة.

الغرض الرئيسي من إصلاحات ما بعد المانجمنت العمومي الجديد post-NPM هو التخلص ببطء من التفكك الذي يحدث في إطار NPM وإعادة منظمات القطاع العام إلى درجة أكبر من التكامل والتنسيق (كريستنسن ، 2012 ، ص 3). يرتبط هذا الغرض ارتباطًا وثيقًا بتطوير آليات الحوكمة في النظام السياسي الحديث. استخدام القطاعين العام والخاص والشراكات والشبكات (**partnerships and networks**)، ودعم المنظمات غير الهادفة للربح ، ومنتديات المستخدمين واستطلاعات المستخدمين من بين الآليات التي تقود

إلى هذا الاتجاه (Christensen * Læg Reid ، 2011 ، ص 133). العديد من المقاربات البديلة ل NPM ، بما في ذلك الاتجاهات المذكورة أعلاه والمواضيع الرئيسية نوقشت من قبل العلماء في أدبيات الإدارة العامة في العقد الأول من القرن العشرين. تتضمن هذه المقاربات، التي يتم تنظيمها لجعل الإدارة العامة مستدامة وفعالة ومُحَيِّنة، ويشمل كل من الخدمة العامة الجديدة (NPS) ، مانجمنت القيمة العامة (PVM) ، وحوكمة العصر الرقمي (DEG) ، والدولة الويبرية الجديدة (NWS) والحوكمة العمومية الجديد (NPG).

واحدة من المقاربات الناشئة في أدبيات الإدارة العامة لانتقاد المقاربة التسييرية **the managerialism** و NPM هي الخدمة العامة الجديدة (NPS). إنها تمثل حركة مبنية على أربعة عوامل:

1. المواطنة الديمقراطية؛

2. يركز على أفعال ونشاطات المجتمع و المجتمع المدني؛

3. النظرية التنظيمية الإنسانية والخطابية (The theory of Organizational

Humanism and Discourse Theory). يبيّن هذه المقاربة هو مقال روبرت ب. دنهاردت وجانيت ف. دنهاردت المنشور في عام 2000 (Robert B. Denhardt and Janet V.

Denhardt)، "الخدمة العامة الجديدة: خدمة بدلاً من القيادة" . **The New Public Service: Serving Rather than Steering** في هذا المقال ، تم صياغة الدور الأساسي للموظف العام لمساعدة المواطنين والحاكمهم بمصالحهم المشتركة بدلاً من السيطرة على المجتمع أو توجيهه. في ذلك يقترحان سبعة مبادئ: خدمة ، بدلا من توجيه. المصلحة العامة هي الهدف وليس المنتج الثانوي ؛ التفكير استراتيجيا ، التصرف بشكل ديمقراطي. خدمة المواطنين ، وليس العملاء ؛ المساواة ليست بسيطة ؛ قيمة الناس ، وليس فقط الإنتاجية ؛ قيمة المواطنة والخدمة العامة فوق ريادة الأعمال (Denhardt and Denhardt, 2000, pp. 553-557).

هناك مقارنة أخرى تنظر إلى NPM وقيم المانجمنت القائمة على الاقتصاد من منظور حاسم، وهي مانجمنت القيمة العامة (PVM). يتناقض مباشرة مع افتراض NPM بأن التوقعات العامة من الدولة لها الأسبقية على مجموع التفضيلات الفردية. في هذا السياق ، فإن العامل الرئيسي الذي يجعل PVM مختلفاً هو التركيز على التفضيلات والقيم الجماعية ، بدلاً من التركيز الفردي ل NPM. ويستند الأصل النظري لهذا النهج على كتاب مور خلق القيمة العامة ، التي نُشرت في عام 1995. وفقاً لمور Moore (1995 ، ص 299) ، فإن المدير العمومي ليس كاتباً في ملاحظته الممارسات التي ينبغي تطبيقها ، ولا كبش فداء للنكسات في الممارسة. ويُعد مستكشفا يعينه المجتمع للبحث عن قيمة عامة. في إطار PVM ، يعد المدير العامون وكلاء مهمين يساعدون في اكتشاف وتحديد ما هو جدير بالاهتمام بدلاً من تصميم الأدوات لتحقيق الأهداف الإلزامية. وهكذا ، يتم تحويل المديرين العامين من تقليديين مسؤولون فقط عن ضمان الاستمرارية إلى مبتكرين مهمين الذين يبحثون فيما تفعله المؤسسات العامة وكيف يجب عليهم تغييرها. مستوحاة من أفكار مور

Moore، يقول (O'Flynn 2007 ، ص. 360) أنّ خلق قيمة عامة يعتمد على التعبير السياسي الذي تحدده التفضيلات الجماعية للمواطنين، مما يدل على تحول الأنموذج (paradigm) من NPM إلى PVM في الإدارة العامة. أحد العوامل التي هزت عرش NPM في إطار الأنموذج هو تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القرن الحادي والعشرين.

أحد العوامل التي هزت عرش NPM في إطار الأنموذج هو تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القرن الحادي والعشرين. قدم دنليفي Dunleavy وزملاؤه ، الذين صرحوا بضرورة تحديث المقاربة المتبعة في الإدارة العامة في إطار هذا التطور ، حيث قدم نموذج حوكمة العصر الرقمي (DEG) في الأدبيات ضمن مقالة " المانجمنت العمومي الجديد ميت - عاشت حوكمة العصر الرقمي " New Public Management is Dead - Long Live Digital Era Governance " المنشورة في 2005.

تم بناء هذا النموذج على افتراض أن مقاربة NPM لا تحقق النتائج المرجوة ضمن مواضيع التصنيف والمنافسة والتحفيز (Dunleavy et al. ، 2005 ، ص 471). في نموذج DEG ، الذي يتضمن رقمنة العمليات الإدارية ، يسلط دنليفي وزملاؤه (2005 ، ص 467) الضوء على موضوعات إعادة الإدماج ، والشمولية القائمة على الاحتياجات الأساسية ، والرقمنة. تم إعادة تصميم علاقات المعلومات في القطاع العام من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات المعاصرة في DEG (Homburg، 2018، ص.357). يتم هذا بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي والبنى التحتية للهاتف المحمول وخاصة الحكومة الإلكترونية e-government ، حيث أن لديها القدرة على جعل العلاقات بين الدولة والشعب أكثر ليونة وأسهل وأكثر إنتاجية (Layne & Lee، 2001 ، ص 123). باختصار ، يعد DEG أحد المقاربات البديلة المهمة لفترة ما بعد NPM التي تتميز بالتغيرات التكنولوجية والتنظيمية والثقافية والإدارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. هناك أيضاً مقاربة تؤكد على فكرة أن اتجاهات ما بعد NPM قد لا تكون نقداً أساسياً لـ NPM ، مما يشير بدلاً من ذلك إلى أنه يمكن مزج NPM مع عدد من القيم المناهضة لـ NPM. هذا هو الموقف الذي تتخذه الدولة الوبيرية الجديدة (NWS). يعتمد ذلك على افتراض أن القيم التجارية ومبادئ Weberian ليست في تناقض وأنه يمكن توليفها. يتم سرد العناصر الجديدة للـ NWS بواسطة Pollitt و Bouckaert (2011)، ص. 118-119) على النحو التالي:

- 1 - تغيير من التوجه الداخلي الذي يركز على القواعد البيروقراطية إلى التوجه الخارجي الذي يقيس احتياجات وتطلعات المواطنين ؛
- 2 - دور الديمقراطية التمثيلية مدعوم من قبل مجموعة من أجهزة للتشاور والتمثيل المباشر للمواطن؛
- 3 - تحديث القوانين ذات الصلة لتشجيع الحكومات على توجيه نفسها نحو تحقيق النتائج بدلاً من اتباع الإجراءات الصحيحة في إدارة الموارد ؛

4 - نتيجة لاحتراف الخدمة العامة ، يصبح البيروقراطيون خبراء في التشريعات المتعلقة بمجال نشاطهم ويصبحون مسيرين محترفين لتلبية احتياجات المواطنين.

أخيراً ، فإن النظرية الأكثر بروزاً بين اتجاهات ما بعد NPM في الأدبيات هي الحوكمة العمومية الجديدة (NPG) ، التي تؤكد أنها أُنموذج ثالث في مجال الإدارة العامة وصاغها س.ب. أوزبورن (2006)، NPG) منقادة بنظرية الحوكمة، هو نتاج الحاجة إلى نموذج شمولي يتجاوز التمييز بين الإدارة والمناجمنت، ويعطي نظرية للتسيير العمومي أكثر شمولاً (Osborne، 2006، ص 380). يعتمد هذا على المشكلة التي مفادها أن العديد من المشكلات التي تواجه المجتمعات وحكامها لا يمكن حلها بالكامل في إطار إما CPA أو نماذج NPM (Keast & Furneaux، Barraket، 2016، p. 125). تُنتقد NPM لكونها قريبة جداً من القطاع الخاص ؛ CPA لكونها غير كافية في مجال صنع القرار والإدارة. يهدف NPG إلى التغلب على الجوانب السلبية لكل منهما (Barsanti& Cinquini، Iacovino، 2017، p. 63). تركز مقارنة NPG على المشاركة ، والشراكات ، والشبكات ، والخدمات الموحدة ، والطرق الجديدة للإنتاج المشترك ، ويؤكد على نموذج المواطن أكثر نشاطاً. تولي NPG أيضاً أهمية للمسؤولية الاجتماعية المهمة من قبل NPM (Raipa & Smalskys، Patapas، 2014، p. 29). نتيجة لذلك، تعد NPG أكثر شمولية من الآخرين (NPS، PVM، DEG، و NWD) ويُزعم أنها الأُنموذج الثالث (the third paradigm challenging NPM) الذي يتحدى NPM. خلال عصر NPM ، تم اعتماد حلول شبيهة بالمؤسسات مثل التنظيم والامتيازات وخصخصة الأصول والاستعانة بمصادر خارجية. هذه الإصلاحات تنظر للمستخدمين كعملاء وليس كأصحاب مصلحة (stakeholders). في هذا السياق، لم تهتم مبادرات الخصخصة بشفافية ومشاركة المستخدمين والمواطنين. ومع ذلك ، أصبحت المقاربة التشاركية في الإدارة العامة اليوم ضرورة لشرعية الحكومة. بخلاف NPM ، أصبح من الشائع الآن اتخاذ القرارات للجمهور ، وليس في المكاتب الرسمية أو الإدارية، ولكن في المناطق التي أنشئت فيها الحوكمة المشتركة والتي تتجاوز تقسيم العام-الخاص (Denters، 2017، ص 91). يعد المجتمع والعلاقات في القرن الحادي والعشرين أكثر تعقيداً مما توحى به محتوى NPM. يوجد الآن تباين متزايد في أهداف القطاع العام ، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى الكفاءة والجودة والمساءلة وتدابير الإصلاح. في الواقع ، يشير مصطلح ما بعد NPM إلى الصورة العامة للإصلاح الذي يشكل تهجين منظمات القطاع العام. محتوى ما (The post-NPM) تشمل إصلاحات لتحسين الأفقي والتنسيق الرأسي بين الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى من حيث التنسيق الرأسي وبين المؤسسات. لذلك ، تولي إصلاحات ما بعد NPM الاهتمام إلى أسلوب شامل للحوكمة والمهارات العابرة للحدود والأهداف المدججة. على هذا النحو، يُعتقد أن موظفي الخدمة المدنية هم مسيرو الشبكات وقادة الشراكة بدلاً من مديري الأعمال المحضين (pure business managers) كما اقترح نموذج NPM (Klenk & Reiter، 2019، p. 4).

5. الخلاصة

يعطي أنموذج NPM الأولوية للقيم الاقتصادية في المنظمات العامة ، مما يؤدي إلى استبعاد القيم الديمقراطية مثل المساواة والإنصاف والمشاركة والمواطنة. بالإضافة إلى ذلك ، فإنّ وجهة نظر NPM للمواطن تتعارض مع طبيعة الإدارة العامة. هذه التناقضات تجعل NPM غير مستدام. هناك العديد من المفارقات في أنموذج NPM منها اللامركزية والشفافية والمساءلة. وبينما يُعرف NPM بهذه القيم، فإنها تؤدي إلى عكس ذلك، مما يوحي بوجود تناقضات بين النظرية والممارسة. وعليه امكانه تطبيق NPM أخذه في التراجع.

بالإضافة إلى ضعف الاعتقاد بالتقارب بين القطاعين العام والخاص في العقد المنصرم، يفتح مجالاً لظهور المشاكل الأخلاقية في إداره العامة. هذه المشاكل تمت معاشتها كثيرا في البلدان النامية والمتخلفة في تجاربها. كذلك تم تحديد المبادئ والخصائص الأساسية NPM علي أساس البلدان المتقدمة. وعلاوة علي ذلك ، تصاغ إصلاحات NPM أيضا علي أساس هذه البلدان. وهذا يخلق نتائج مخفوفة بالمخاطر للبلدان النامية والبلدان المتخلفة التي تحاول إتباع هذه الإصلاحات. تم تحويل موجات النقد الموجة ل NPM إلى مساعٍ للحصول على أنموذج بديل في الألفية الجديدة. هذه المساعي المتشابهة في العديد من الجوانب والتي تختلف فقط من حيث التكوين الأساسي، والتي تسمى باتجاهات ما بعد المناجمنت العمومي **Post-NPM**. وهي تستند إلى افتراض أن NPM أصبح باليا ومهجورا.

تضع مقاربات ما بعد NPM نظريا في موقف مضاد anti-NPM ويبرهن أنهم أنموذج جديد أو اتجاه لنظام الإدارة العامة؛ وكذا التأكيد على جوانب مختلفة من جوانب NPM. يوجد حاليا تهجين لإصلاحات الإدارة العامة. والآن ندخل في فترة يتم فيها استخدام أساليب وتطورات جديدة معًا. الميزة الأبرز في هذه الفترة هو أنّ القضايا الاجتماعية والسياسية تعطى أهمية أكبر مقارنة بفترة NPM. إن المشكلات المعقدة في القرن الحادي والعشرين تدفع صناع السياسة إلى آلية حوكمة قائمة على الشبكات بدلاً من تشجيع الحركات التي تقودها السوق.